كلمة

السيد سامي البشير المرشد
مدير
مكتب تنمية الاتصالات

ورشة عمل بشأن دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
في التخفيف من وطأة الكوارث

باندونغ، إندونيسيا

28 مارس 2007
سيادة الرئيس، الدكتور باسوكو إسكندر، نائب وزير خدمات الرياد وانتصارات

PT Telekom

السيد رينالدي فيرمانسياه، رئيس ومدير

السيد توماس فون ديك، مقرر لجنة الدراسات 2 في قطاع تنمية الاتصالات، بخصوص المسألة 2/2

السيد باسوهيتو كاواسومي، مقرر لجنة الدراسات 2 في قطاع تنمية الاتصالات، بخصوص المسألة 2/2-10

حضرات الضيوف الآخرين،

سياديائي سادتي،

لقد تسببت الكوارث طوال السنوات القليلة الماضية في خسائر فادحة في الأرواح وأضرار اقتصادية متزايدة، مما أثر في حياة الملايين من الناس في أرجاء العالم كله. كانت إندونيسيا من أكثر البلدان تأثراً حيث تجاوزت 778 5 نسمة هم ضحايا في مايو 2006 جرّاء الزلازل الذي حدث في ذلك البلد. ومنذ ذلك الحين تعرض البلد لمختلف أنواع الكوارث مما أدى إلى العديد من الوفيات والациابات وعمليات التسوية.

ولذا يبدو ملحوظاً أن تكون إندونيسيا مكان انعقاد اجتماعي مقرر لجنة الدراسات وورشة العمل هذه. وإنني أتقدم بخالص الشكر إلى حكومة إندونيسيا لعرضها استضافة لهذا الحدث الهام وأنا وفرت لنا كل الدعم اللوجستي اللازم. وإننا نطلع إلى قضاء وقت غير الإنتاجية إذن لقائتنا هنا.

سيادة الرئيس،

إذن حدث هذا اليوم، وما يليه من اجتماع فريق المقرر طوال يومين بشأن المسألة 2/2، التي تتناول استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إدارة الكوارث، والمواد اللازمة، وأنظمة الاستشعار التشبيهية والمعالجة المحولة في القطاع المستعملة في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث والطوارئ، مضربين دون شك على الدور الهام الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إثارة بوعي الكوارث وتخريجها والتنبيه والاستمان الإيجابية. وقد أكدت من جديد المداخلات التي جرت لنتها طوال اليومين الماضي في اجتماع فريق المقرر بشأن المسألة 2-10 التي تتناول توفير الاتصالات للمناطق الحربية والمناطق النائية على أهمية النافذة العالمي في مجال نشر المعلومات المرجوة لأغراض التخفيف من وطأة الكوارث.

سيادة الرئيس،

سياديائي سادتي،

إن الكوارث تعطل عجلة الاقتصاد الوطني وتقلل كاهل الفقراء والضعفاء، وسأعرض قضايا أمام النمية المستدامة وجهود الحد من الفقر. وإنني أرى لزاماً علينا أن نسمي دعائنا تدابير عملية ترمى إلى التخفيف من وطأة الكوارث سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان. ولذل، إن هذه الصدمة أربعة نوود رئيسية من شأنها أن تسهم في بلوغ هذه الغاية: (أ) تعزيز مشاركة مقدمي خدمات الاتصالات: ينبغي تشغيل الاتصالات المركزي لهم المشاركة مشاركة ناشئة في تلك المبادرات التي ينبغي أن تكون مهنية للكوارث تبادياً لتقاضي الإستجابة وقت الكوارث.
(إ) إزالة القيود التنظيمية: لا بد من إعادة النظر في إجراءات الموافقة المطلوبة التي تعرقل نشر موارد الاتصالات، كما ينبغي وضع قواعد وتشريعات ملائمة للملحوظة دون التأكدات التي تجمع عادة عن إجراءات بروقراطية معقدة.

(ج) معالجة القيود التقنية: إذا لم يتم الالتزام حتى أن موارد الاتصالات متاحة حالياً عند وقوع الكوارث وأن البنية التحتية للاتصالات قادرة على استيعاب طفرات مفاجئة أو تزايد مطرد في حركة الاتصالات لا سيما في أعقاب الكارثة.

(د) تخصيص الموارد المالية الملائمة: ينبغي تخصيص الموارد المالية الكافية مسبقاً للغرض من اتخاذ اتصالات الطوارئ وذلك بحاجة لحالة الطرد وقت الكوارث. وقد تكون هذه الموارد في سلسلة خدمات الحكومية مستمدة من مساهماً من القطاع الخاص.

(س) سيكون من الضروري استمرار التحقيق في وقعة الكوارث بعد أن تحدث قاعدة معارف عامة وتعزز مشاركة الجمهور من خلال التعليم والتوعية وأن تتوفر معلومات يحدد بها بصد الكوارث المجيدة أو الواقعة على أن تتوفر هذه المعلومات في حينها.

إن الاتحاد الدولي للاتصالات، من خلال ما يضطلع به في مجال الاتصالات الراديوية والمعارب القياسية وتنمية الاتصالات، يخصص على اكتشاف أساليب جديدة ومبكرة لضمان أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مناول كل من يرغب إليها. وحرصاً على تعزيز التنسيق فقد أنشئ فريقاً مشتركاً بين القوانين التي ت quizá الشرطة في الوقت الفعلي بخصوص الأعمال الجارية في القطاعات الثلاثة، وحرص على التضامن والتآزر في أعمال الاتحاد. كما أن الاتحاد يميل إصدار قدرة الإطار الدولي للتعاون في حالات الطوارئ (IFCE) لإطلاق مبادرة الإطار الدولي للتعاون في حالات الطوارئ.

(ال) نقص مكثف في جميع أصحاب المصلحة من جميع مواردهم مع موارد الاتحاد قبل وقوع الكوارث من تعبئة هذه الموارد حالياً عند وقوع الكوارث. وهكذا وثيقة أساس عن هذا الإطار الدولي بين الوثائق المضوية على في هذا الميدان. يجبر الإطلاق عليها عاجلًا لأما، على حد علمي، ستكون موضوع مناقشة خاص في وقت لاحق هذا اليوم. وهذا الإطار يفتح الأبواب أمام جميع أصحاب المصلحة للحكومات ووكلات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات القائمة والمجتمع المدني للعمل معاً وتنقل نسبياً إلى إيجاد الحلول وتطبيقها في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التخفيف من وقعة الكوارث. وليس الغرض من هذا الإطار الدولي أن يضايق أو ينافس أي مبادرات قائمة، وإنما يتعلق إلى استكمالها وإلى تعزيز دور الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل مواجهة الكوارث.

(س)راتب،
سيادة الرئيس،

ختاماً، أود أن أقول قارئاً تمن كأن يستحيل علينا أن نتمكن من الحيلولة دون وقوع الكوارث فإن ما ينبغي أن نقوم به

جميعاً — لا بد وأن نسهم بنصيب وافر في التخفيف من معاناة الناس وفي الحد من تعطيل النشاط الاقتصادي.

أشكركم وأتمنى لكم مداولات ممتعة يجالسها النجاح.